قضايا

شكاوى بوقف معاناة المواطنين من مكتب بريد قصيعر حضرموت

■ شكا عدد من المواطنين بمدينة قصيعر الساحلية بمديرية الريدة - حضرموت- من سوء التعامل معهم من قبل موظف مكتب بريد قصيعر.. وفي اتصال لهم بالصحيفة طالب أحد أبناء مدينة قصيعر بسرعة وقف معاناة الأهالي الذين يترددون لأكثر من عشرة أيام على المكتب الذي يعمل فيه موظف واحد فقط من أجل استلام مساعداتهم المستحقة لهم فصلياً من صندوق الرعاية الإجتماعية التي تسلم لهم عبر البريد، وقال آخر إن منظر الناس أمام مكتب البريد يبعث على الشفقة وهم يتعذبون ساعات من أجل تسلم حقوقهم وذلك وقت الدوام الرسمي، ويفاقم المشكلة انشغال الموظف الوحيد في البريد عن صرف مرتباتهم بأكثر من عمل مثل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء وغير ذلك..

وهنا نتساءل أحقاً عجزت هيئة البريد والتوفير البريدي عن ان تضيف موظفاً أو اثنين او ثلاثة حتى إذا ذهب أحدهم في إجازة يغطي الآخر عمله ويقضي حوائج المواطنين بدلاً من احتجاز حقوق الناس وخلق أجواء من الفوضى..

الأمر متروك لإدارة البريد بالمحافظة ومديرها العام؟!

كما أفاد أحد المواطنين للصحيفة بأن مكتب البريد استقطع مبلغ «٥٠٠٠» ريال على عدد من الذين استلموا مبلغ المائة ألف ريال - المساعدة التي قدمها الرئيس علي عبدالله صالح للمتضررين من كارثة السيول.. فإذا كان ذلك صحيحاً، فننتظر اجراءات عاجلة من إدارة البريد بمنطقة حضرموت «الساحل»، إلاّ إذا تم إثبات ان البريد من ضمن متضرري السيول أيضاً؟!

لجنة مجلس النواب لتقصي الحقائق تؤكد أن بينهم (٣) أعضاء في البرلمان

الاستيلاء على مناجم شركة الملح في الصليف واللحية

أوصت اللجنة البرلمانية - التي شكلها مجلس النواب لتقصي الحقائق حول ما تتعرض له أملاك ومناجم شركة صناعة وتسويق الملح والجبس بالصليف واللحية من اعتداءات ونهب منظم من قبل نافذين -بوقف تلك الاعتداءات على مواقع خاصة بالشركة، وأكدت في تقريرها - الذي قدمته الثلاثاء الماضي الى مجلس النواب - على عدم منح تراخيص جديدة لممارسة نشاط استخراج الملح والجبس في مواقع الشركة، كما أكدت على الجهة المانحة لتراخيص الاستغلال - الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية- لبعض المستثمرين في مواقع الشركة تعويضهم في مواقع أخرى.. وأوصت لجنة البرلمان -التي تراسها مقرر اللجنة الدستورية النائب سنان عبدالولي العجي، والنائب عبدالمعز عبدالجبار ديوان مقرراً لها، وعضوية خمسة نواب - بضرورة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح أراضي الدولة وشركة الملح بخصوص مواقع النزاع التابعة لشركة الملح والتي قامت هيئة المساحة الجيولوجية بنزعها من ملكية الدولة لتملكها آخرين، عندما منحت تراخيص مزاولة النشاط الاستثماري فيها.

● منصور الغدرة

إعادة مواقع الشركة.. وإلزام هيئة الجيولوجيا بوقف إصدار التراخيص للمستثمرين

وشددت على إيقاف عملية البيع لأي من أصول الشركة أو التصرف فيها، والتي يقوم بها وكيل محافظة الحديدة «ح.ط» بطريقة مخالفة للقانون، وبشكل عشوائي بحجة دفع مرتبات ومستحقات موظفي الشركة التي لم تدفع منذ عشرة أشهر، لكنه حتى الآن لم يمنح أياً من موظفي وعمال الشركة أي فلس رغم أنه ماض في عملية البيع لأصول ومعدات الشركة منذ أشهر.

تفاصيل التدمير

ودعت اللجنة البرلمانية الى تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة حسابات الشركة من السلطة المحلية ومن وزارة الصناعة والتجارة، ومكتبي هيئة الأراضي وهيئة المساحة الجيولوجية ومن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وأوردت اللجنة في تقريرها المقدم الى المجلس تفاصيل نزولها الميداني الى محافظة الحديدة، واللقاءات التي أجرتها مع المسؤولين في الجهات ذات العلاقة وبمسؤولي وموظفي الشركة.. مشيرة الى الخلفية التاريخية لشركة الملح والتي كانت منذ ستينيات القرن الماضي مملوكة للحكومة وتعمل بشكل جيد الى فترة ما بعد خصخصتها لموظفيها وتحويلها الى شركة مساهمة للموظفين والعمال بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) لسنة ٢٠٠٤م، لتؤول الشركة بكل ممتلكاتها المنقولة والثابتة من معدات وعقارات ومواقع ومناجم ومصالح الى الشركة الجديدة المملوكة لموظفين في الشركة .. لافتة أن ما حصل هو أن عدداً من المستثمرين من بينهم ثلاثة من أعضاء مجلس النواب وآخرون تمكنوا من الحصول على تراخيص استغلال - استثمار - من هيئة المساحة الجيولوجية في مناجم الملح والجبس وهي مواقع تابعة للشركة.

(١١) نافذاً يدمرون صرحاً اقتصادياً كانت مبيعاته الشهرية (٣٠) مليوناً

تأكيد صحة الشكوى

كثير ممن التقتهم اللجنة وخاصة مسؤولي محافظة الحديدة حملت مضامين إجاباتهم دلائل قوية تؤكد صحة شكوى عمال وموظفي شركة الملح من أن عدداً من قيادة المحافظة والسلطة المحلية يدعمون النافذين لتدمير ونهب شركة صناعة وتسويق الملح والجبس وتشريد العاملين فيها والمقدرين بـ٣٠٠ موظف، و٨٠٠٠ عامل باجر يومي.

المحافظ أحمد الجبلي أكد للجنة أن الشركة بعد أن استكملت إجراءات الخصخصة وفقاً للقانون وانتخاب مجلس إدارة بدأت عملها بشكل ممتاز الى أن وصل إيرادها الشهري (٣٠) مليون ريال، لكنهم نتيجة خلاف نشب بين بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة و بعض العمال أدى الى استغلال الخلاف من قبل بعض المستثمرين بالاعتداء على مواقع ومناجم الشركة.. ويكتفي المحافظ بتوجيه اللوم على عمال الشركة وخلافاتهم، ولا يكلف نفسه عناء استحضار ذاكرته الغائبة أن تشرد كل تلك الاسر التي كانت تنفق عليها الشركة هي من صميم مسؤوليته قبل أية جهة أو شخص.

وقال المحافظ إنه في شهر مايو الماضي كلف وكيله حسن طاهر بالجلوس مع مجلس الإدارة ومكتب الصناعة لمناقشة موضوع الشركة .. ولماذا لم يتم صرف مرتبات ومستحقات العمال؟!

ولم يتطرق المحافظ إلى ما تعرضت له مواقع الشركة من اعتداءات بتوجيهات ودعم منه ومن وكيله، عدا إشارته أنهم قالوا: إن هناك أحكاماً قضائية لصالحهم ولصالح هيئة الأراضي ضد من ادعوا الملكية، لكنه قال: أنتم كلجنة عليكم أن تتاكدوا .. حتى وإن كان هناك أحكام قضائية على حق اليد..

نفي واعتراف

واعتبر المحافظ - حسب ما جاء في تقرير اللجنة - ما يبيعه الوكيل من معدات وأصول الشركة - اشاعة يبثها اثنان أو ثلاثة يريدون الاستيلاء على الشركة.. إلاّ أن الوكيل نفسه اعترف بعملية البيع، وكذلك أكدها موظفو الشركة وحراس مخازنها وشهود عيان وآخرون يقومون بتحميل الناقلات والسيارات من مخازن ومواقع تشغيل الشركة..أما وكيل المحافظة حسن علي طاهر - أعاد أسباب تدهور الشركة الى انتشار المناجم وجبال الملح وإغراق السوق من قبل منتجين خاصة بالملح وانخفاض أسعاره.. وأنه رفع للمحافظ بمقترح إعادة تأهيلها.. وما يقوم به الآن من بيع لأصولها ما هو إلا تأهيل للشركة ولبعض معداتها، لكنه مع ذلك يعترف انه لن يستطيع الوفاء بالتزامات الشركة ومديونيتها - حد قوله-..

١٠ أشهر بلا مرتبات

عضو مجلس الإدارة مدير الإنتاج بالشركة المهندس محمد علي محمد غالب حمل مسؤولية الاعتداءات التي تعرضت لها مواقع ومناجم الشركة في منطقتي القمة واللحية من بعض تجار الملح الذين اغرقوا السوق ، وبالتالي انخفاض سعره الى أدنى مستوى له بعد ما كان سعر الطن ١٥ ألف ريال، انخفض الى ألفي ريال .. ما أدى ذلك بالشركة الى عدم الايفاء بالتزاماتها من ضرائب وإيجارات وتامينات ومرتبات منذ عشرة أشهر للموظفين البالغ عددهم (٢١٨) موظفاً و (٧٠) عاملاً متعاقداً في الصليف و٣ آلاف عامل في المحالح كانوا يشتغلون بالأجر اليومي مع الشركة ومثلهم في منجم اللحية، وهم الآن موقوفون عن العمل.

٣ أعضاء نواب من ١١ نائباً

وذكر عضو مجلس الإدارة (١١) شخصاً استولوا على مواقع ومناجم التابعة للشركة في كل من منجم القمة بمديرية المنيرة في الصليف، ومنجم القسعة في مديرية اللحية.. منهم ثلاثة أعضاء في مجلس النواب وان لدى بعضهم تراخيص للاستغلال من هيئة المساحة الجيولوجية، التي ترفض ان تكون تلك المواقع والمناجم أملاك دولة، رغم أن ملك الدولة أكدته عقود الإيجار من هيئة الأراضي لشركة الملح وأيدته أحكام القضاء، لكن هذه الأحكام لم تنفذ حتى الآن لرفض المسؤولين في محافظة الحديدة التنفيذ.

أما عضو مجلس الإدارة - مدير الشؤون الإدارية أكد للجنة أن إيرادات الشركة خلال أربع سنوات منذ خصخصتها ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م بلغت مليراً و ٢٠٠ مليون ريال منها ٧٠٠ مليون ريال مصروفات ومرتبات و٢٠٩,٦٠١,٨٥٧ ريالاً ظلت عهدة لدى رئيس مجلس الإدارة وباقي المبلغ أنفق في الصيانة وشراء قطع غيار.

ووافقه الرأي الآخ محمد منصور المسؤول المالي بالشركة والذي قال: إن الشركة كانت تصدر ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ طن بمبلغ ٣٠ مليون ريال شهرياً يتم أنفاق ١٠ ملايين والباقي أرباح.

مؤكداً أن معدات واصول الشركة التي تم بيعها على أساس أنها معدات خردة ودون إجراء مناقصة او مزايدة هي ٥ مولدات، وبلدوزر، ووايت مياه، وكمبريشن كبير وآخر صغير، وشريط طربال، وحامل الملح من المنجم الى ناقلات التصدير بطول ٩٥٠ متراً وثلاث مضخات مشروع المياه، وحسب تقرير اللجنة أن وكيل المحافظة أكد بانه شاهد على البيع وعمل محضراً بذلك.

مدير مديرية الصليف عبدالسلام ثوابه قال للجنة: إذا كنتم تريدون حل مشاكل الشركة وعمالها عليكم الاطلاع على وثائق الشركة وعقودها وتراخيص مواقعها، ويتم الانتقال الى المواقع المستحدثة ومقارنتها مع وثائق الشركة.. فإن الواقع سوف يؤكد أن تلك المواقع المستحدثة سواء التي لديها تراخيص من جهات حكومية أو غير المرخصة "مواقع تابعة للشركة وأن معدات الشركة واستمعت الى آرائهم وشكواهم وتلخصت مطالبهم بتشغيل الشركة وإعادتهم الى عملهم ودفع مرتباتهم ووقف الاعتداءات التي تتعرض لها أراضي ومواقع الشركة..مشددين على ضرورة تنفيذ أحكام القضاء المؤكدة لحقوق الشركة في المواقع المعتدى عليها من قبل أكثر من عشرة أشخاص.

قيادة المحافظة ساعدت في تفاقم وتدهور الشركة ولم تعمل على معالجتها

وأشار الموظفون الى أن الشركة عندما خصخصت كان في حساب رصيدها أربعة آلاف ريال فقط، لكنها نشطت بعد ذلك ليصل الى ٣٠ مليون ريال شهرياً، وطالب موظفو الشركة بوقف عملية التصفية للشركة.

من جانبه أكد الأخ عثمان علي هبة - أمين مخازن الشركة أن وكيل المحافظة هاجم بتاريخ٢٠٠٩/٧/١٠م مخازن الشركة وأفرغها من محتواها بالمعدات الثقيلة التابعة للشركة لبيعها بطريقة مخالفة لقانون المزايدات.. مضيفاً أنه - أي الوكيل - حتى بعد أن وجهته اللجنة البرلمانية بتوقيف عملية البيع لأصول الشركة خلال نزولها الا أنه أقدم الأربعاء بأخذ السكة الحديدية الناقلة لشريط الملح من مناجم الشركة في الجبل الى ميناء التصدير.

أما موظف الحسابات بالشركة علي عبدالله الهرمي، فيقول: هناك أيادٍ خفية تعمل على استهداف وتدمير الشركة لخدمة القطاع الخاص.

في حين قال الموظف عبدالله بشر: إن خصمه هو الحكومة ومجلس إدارة الشركة جراء الحال الذي وصلت اليه شركتهم واوضاعهم.. لكنه أكد أنهم مستمرون في الدفاع عن حقهم، لذلك يدعو موظفي الشركة الى الاعتصام أمام رئاسة الجمهورية.

ويتفق معه الموظف يحيى يحيى عمر في هذا رافضاً تصفية الشركة ونهب حقوق المساهمين .. مطالباً بمحاسبة المسؤولين عن ضياع الشركة واصولها..

رأي اللجنة البرلمانية

وقف الاعتداءات على المواقع والمساحات الخاصة بالشركة في المواقع وعدم منح تراخيص جديدة.. وعلى الجهة التي منحت في السابق مستثمرين تراخيص إخراجهم من مواقع الشركة وتعويضهم تنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالح أراضي الدولة وشركة الملح.

يتم إيقاف بيع أي من أصول الشركة أو التصرف فيها حتى تصحح أوضاعها.

تشكل لجنة من السلطة المحلية ووزارة الصناعة والتجارة ومكتبي هيئتي الاراضي والجيولوجية ومن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتصحيح وضع الشركة ومراجعة حساباتها منذ خصخصتها واستعادة نشاطها وتسليم مرتبات العمال كما كانت قبل الخصخصة.□

المحافظ ينفي عن وكيله التهمة والوكيل يعترف باستمراره في بيع ممتلكات الشركة

أولئك تعمل في مواقع مؤجرة للشركة.

الأمر ذاته أكده مدير مديرية المنيرة حمود السواري الذي أضاف أنه يتم متابعة أحد المعتدين ويتم حبسه فتأتي أوامر بإطلاقه.. مؤكداً : أن المسؤولين على المناجم لا يدفعون الضرائب للدولة ولا يسددون الرسوم للمجالس المحلية.. علاوة على ذلك فإن أسراً كثيرة تضررت منهم نتيجة توقف الشركة عن العمل.

موظفو الشركة

وأخيراً التقت اللجنة البرلمانية بالموظفين وعمال

عشاق الخراب

احمد فارع محمد

■ قُوبلت الجريمة البربرية التي ارتكبها حفنة من القتلة في مديرية حبيل جبر- محافظة لحج صبيحة يوم الجمعة قبل الماضية بموجة استنكار شعبي واسع في كل أرجاء اليمن كرد منطقي على دعاة التشطير والفتنة الذين أطلوا برؤوسهم من جديد بعد سنين مرت على هزيمتهم النكراء في ٧ يوليو ١٩٩٤م.

الموقف الشعبي من جريمة العسكرية في لحج والتي راح ضحيتها ثلاثة مواطنين أبرياء من أسرة واحدة اضافة الى الاحتفاء الكبير من قبل اليمنيين في كل محافظات الجمهورية بيوم الانتصار على قوى الانفصال والردة.. أعاد إلى الأذهان صور التلاحم الشعبي والرسمي لحماية الوحدة من ذئاب التشطير حيث وقف أبناء الشعب صفاً واحداً في مواجهة شرذمة استوطنها الحقد على الوطن وتحاول هذه الأيام التذكير بمشروعها الفاشل والذي لن يُكتب له النجاح مهما كان حجم المؤامرة وخيوطها.

جريمة حبيل جبر أكدت أن من عاشوا على القتل والسحل وتتلمذوا على أيدي زعماء عصابات القتل ليس بمقدورهم العيش في وطن يسوده السلام والمحبة والتآخي، فعمدوا إلى نبش مفاهيم الجاهلية وأسوأ ما ساد فيها من النعرات العنصرية المقيتة لاستهداف الأبرياء وزعزعة الأمن والاستقرار في وطن ٢٢ مايو الذي ارتفعت رايته لترفرف في سماء كل اليمن عام ١٩٩٠م وتضع حداً لكل ما كان قبل ذلك التاريخ من مآس.

اليمن الموحد هو الذي سيبقى رغم أنف كل المتربصين.. والشعب الواحد هو الذي سيصون هذه الوحدة وسيدافع عنها وسيحميها من عشاق التشظّي والتشطير والخراب.

ويبقى على الأحزاب بما فيها أحزاب المشترك والمنظمات المدنية ومنها التابعة للمشترك ان لا تستغل المناوشات التي يقدم عليها الفوضويون في بعض مناطق لحج والضالع لمناكفات سياسية لأن الوطن ليس ملكاً لأحد دون غيره، وان تعمل على دعم السلطات في صيانة الأمن وحفظ الاستقرار وحماية ممتلكات الناس.

وكما هو معروف لا تسير خطط التنمية مع وجود تعرجات تعمل على تشتيت الجهد والمال والوقت.. وليس من المنطقي ان تطالب احزاب المشترك السلطة بتطبيق القوانين وترفع صوتها بالنحيب عندما يتم ضبط المخالفين.

إن بناء الوطن باقتصاد قوي واستقرار يتطلب من الجميع سلطة ومعارضة تجاوز مقتضيات التعصبات الحزبية والمناطقية إلى المشاركة في تخفيف حدة المناكفات والقضاء على أعمال الشغب والتخريب وإدانة كل ما يعكر صفو حياة المجتمع.

ويجب هنا التذكير بمقولة مهندس النهضة الماليزية مهاتير محمد في زيارته الأخيرة لليمن للمشاركة في إحدى الفعاليات الاقتصادية حين خاطب نخبة المال في اليمن بقوله: (الاستثمارات لا يمكن ان تأتي إلى بلد تسوده المظاهرات وأعمال الشغب).. وهنا يكون السؤال كيف ننشد تنمية ونشكو ضعف الخدمات ونحن ننفر المستثمرين بأعمال لا طائل منها.

لا أحد يتجاهل حجم النشاط الاستثماري الذي تسببت بتوقفه فوضوية المخربين والحالمين بالعودة الى الوراء، كما حدث للسياحة التي تضررت من أعمال الإرهاب لتكون المحصلة ان الضحية والخاسر هو المواطن.

وتقتضي المرحلة وقفة جادة من قبل كل اليمنيين لإيقاف الفوضويين ولجم أصوات الفرقة والتشطير وقطع أواصر الصمت مع الانتهازيين والمتآمرين على وحدة شعب ناضل سنين طويلة من اجل تحقيقها ولم شمله الذي فرقه المستعمرون والأئمة.□

مرتبات العاملين ١٥ ألف

التعليم الأهلي.. «٦٥١» مدرسة تحتاج لوقفة تقييم!

نجيب علي

■ تتزايد عملية الاستثمار في مشروع المدارس والرياض الأهلية في بلادنا، حيث بلغ عددها خلال العام الحالي «٦٥١» مدرسة أو مبنى مؤجراً، وتضم بداخلها أكثر من «١٩٦» الف طالب وطالبة تعتبر أسرهم المصدر الرئيسي لتمويل المنشآت برسوم مستوية تتراوح بمقدار ٥٠-٩٠ ألف ريال.

تُصرف منها نسبة ضئيلة جداً لصالح توفير مستلزمات العملية التربوية والتعليمية وصرف مرتبات العاملين فيها.

ولم تذكر وزارة التربية والتعليم في تقرير لها حول وضع التعليم الأهلي للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م -حصلت عليه «الميثاق»- الى أين تذهب بقية ايرادات المدارس الأهلية، غير أنها أشارت الى اصدارها تعميماً يقضي برفع الحد الأدنى للمرتبات الى عشرين ألف ريال شهرياً حيث يعمل حوالي ١٧ ألف فرد في تسيير أعمال تلك المنشآت.. وبحسب التقرير فإنه لا يوجد في أكثر من ٣٠٠ مدرسة أهلية وظيفة الشئون المالية.. و١٢٩ مدرسة استغنت عن وظيفة الوكيل و١٥٩ مدرسة بدون وظيفة سكرتارية و٢٢٦ مدرسة بدون وظيفة شئون طلاب واكثر من ٥٠٠ مدرسة بدون وظيفة علاقات.. ناهيك عن غياب وظيفة أمين معمل ومشرف مكتبة مدرسية واختصاصي اجتماعي.. وهناك ٢٠٩ وظائف غير مصنفة في الوظائف المدرسية.

ومن ناحية المواصفات العلمية يظهر التقرير أن أعلى معدل ممن يحملون مؤهل بكالوريوس- تربية بلغ عددهم «١٢١٦٣» وهذا المؤشر يؤكد التزام معظم المدارس والرياض الأهلية بالتعاقد مع من يحملون مؤهلات علمية تربوية وفقاً للاشتراطات المحددة باللائحة المدرسية، ومن خلال المتابعة المستمرة من قبل الجهات المعنية بالوزارة.

ولوحظ أن عدد من يحملون مؤهلات دون دبلوم المعلمين بلغ «١٢٧٢» وهؤلاء المعلمين ممن يعملون بمرحلة ما قبل المدرسة «رياض الأطفال» وفي الصفوف الأولى من المرحلة الأساسية، معظمهم من حملة الثانوية العامة، وهذا الوضع -بحسب التقرير- يجب على وزارة التربية والتعليم تصحيحه من خلال جعل القوى التعليمية من حملة المؤهلات العلمية العليا «بكالوريوس» تربية، رياض أطفال.. كما أن جميع هؤلاء المعلمين لا يتلقون دورات تدريبية.

وذكر تقرير بوزارة التربية والتعليم أن الحصيلة السنوية للضرائب والتامين غير معروفتين وافترض بانها قد تتجاوز في المتوسط ٩٠٠ مليون ريال عن المدارس الأهلية.

التقرير الذي ستقدمه وزارة التربية والتعليم الى مجلس الوزراء قريباً اقترح صدور عدة قرارات تعالج الاختلالات والصعوبات منها الموافقة على تحديد الحوافز والمميزات المادية والمعنوية التي يجب أن تقدم للمدارس الأهلية والتي تحقق تميزاً ونجاحاً ملموساً في الأداء التعليمي والتربوي كأن تمنح قطعة أرض للبناء عليها من أراضي الوقف أو أملاك الدولة تكون بالايجار أو التمليك بنظام الاقساط ضمن أنشطة الهيئة العامة للاستثمار من ضمن المواقع ومزايا الاستثمار، وكذا الموافقة على وضع ضوابط تليق بالحرم التعليمي من تردد موظفي الجهات المعنية بتحصيل الرسوم المفترض تحصيلها من المدارس الأهلية على أن تنظم عملية تحصيل الرسوم وفق آلية بالتنسيق بين الجهات المعنية في المكاتب التنفيذية والمحافظ والأمين العام وكذلك بالنسبة للمديريات الموافقة على إعداد لائحة من قبل وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بالتحصيل لتحديد وتنظيم جباية الرسوم وآلية تحصيلها..

والموافقة على اغلاق أية مدرسة أو روضة أطفال تمارس نشاطها التعليمي والتربوي قبل حصولها على قرار ترخيص من بداية العام الدراسي ونشر اسمها في الصحف الرسمية عبر الجهات المعنية.

الى جانب الموافقة على إيقاف فتح مدارس أو فروع جديدة حتى يتم تقييم المدارس والرياض الأهلية القائمة وموافقة الوزارة.. وحصر عملية اصدار قرار من وزير التربية والتعليم بالانشاء والترخيص للمدارس الأهلية بناء على أولويات ترفع من المحافظات على أن تكون التجديدات السنوية من المحافظات وذلك لدرء المخاطر حاضراً ومستقبلاً.

واعتبار الحد الأدنى للأجور والمرتبات المعمول بها في المؤسسات الحكومية هو الحد الأدنى للأجور والمرتبات في المدارس الأهلية بغرض استقطاب العناصر الكفؤة وذوي المهارات العالية للعمل في التعليم الأهلي والخاص.□